الملف الرابع : الاقتصاد السري

الاقتصاد السري

تنقسم منظومة الاقتصاد السري إلى نوعين :

1- الاقتصاد غير الرسمي الذي يتمثل في مشروعات صناعية وتجارية ، أجبرتها البيروقراطية والتعقيدات الإدارية على العمل دون الحصول على أي موافقات أو تراخيص أو أوراق رسمية .

2- الاقتصاد الأسود غير المشروع الذي يتمثل في تجارة المخدرات والسلاح وتجارة الرقيق الأبيض والأطفال والأعضاء البشرية والسوق السوداء في العملات والمواد الغذائية المدعومة .

<table dir="rtl">
<tr><th colspan="5">الاقتصاد السري</th></tr>
<tr><td colspan="2">الاقتصاد غير الرسمي (الظل / الخفي)
اقتصاد سري مشروع ولكن يمارس بأساليب غير مشروعة</td><td colspan="3">الاقتصاد الأسود (المشين / الجريمة)
اقتصاد سري غير مشروع
– اقتصاد الجريمة</td></tr>
<tr><td>عمل في منشأة ثابتة</td><td>عمل متنقل</td><td>شخص أو شركة وهمية</td><td>بنك من بلد آخر</td><td>بنك يتعامل مع البنك الضامن</td></tr>
<tr><td colspan="2">سلع ممنوعة بالتعامل مسموحة بالاستخدام</td><td colspan="3">سلع محرمة بحكم التعامل والاستخدام</td></tr>
</table>

النوع الأول : الاقتصاد غير الرسمي ويطلق عليه :ـ

- اقتصاد الظل .
- اقتصاد بئر السلم .
- اقتصاد التوك توك .
- الاقتصاد الخفي .
- الاقتصاد الموازي .
- الاقتصاد السفلي .

- الاقتصاد غير المنظم .
- العمل بطريقة غير رسمية .

اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي يتعامل بسلع أو يقدم خدمات مسموحا بها مثل ورشة غير مسجلة ، نجار لا يحمل رخصة من الجهة المختصة ، مدرس يعطي دروسا خصوصية دون علم الجهات المسؤولة وهو يسمى الاقتصاد غير الرسمي .

المصطلح بحد ذاته يتضمن أكثر من توصيف مثل الاقتصاد الخفي ، الظل ، المستتر وغيرها من الدلالات التي تؤدي في النهاية إلى معنى واحد يتمثل في أنه ممارسة من جانب فرد أو كيان مؤسسي لنشاط غير مشمول ضمن إحصاءات الحكومة ، ولا يدخل ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي ، ويتميز بالسرية التي تعني هنا عدم معرفة الجهات الرسمية بتحركه .

ولا يوجد تعريف دقيق ومحدد له ، ورغم تنوعه من حيث الهدف – الآلية – الإجراءات ... الخ) . إلا أنه توجد عوامل مشتركة بين مكوناته ، سنعتمدها أداة لتمييزه عن غيره من (قطاع عام أو خاص أو مشترك أو استثماري .. الخ) وهذه العوامل يمكن تحديدها بما يلي :

1- إنه اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ، ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات القومية ، ولا يعترف بالتشريعات الصادرة ، بعيدا عن أعين الرقابة، ولا يمسك دفاتر نظامية .

2- إنه يتهرب من كافة الاستحفافات المترتبة عليه تجاه الدولة سواء كانت (رسوم أم ضرائب تأمينات أو تقديم بيانات ... الخ) ويستفيد من أغلب الخدمات المقدمة لغيره من القطاعات وبكل أشكالها .

أسباب توسعه وانتشاره :

1- غياب العدالة الاجتماعية ، ووجود أنظمة سياسية مستبدة أو جائرة والتي تخلف بدورها أطرا اقتصادية مع القوانين بشكل عام .

2- التفاوت الكبير في الدخول ، وعدم تغطية أجور الشرائح المتوسطة والأدنى منها لسبل معيشية كريمة لأصحابها في تشجيعها على البحث عن وظائف إضافية لسد الحاجة أو اتخاذ النهج غير المشروع في تلقي رشاوي أو القيام بأنشطة مخالفة للقانون .

3- غياب دور الحكومة فيما يتعلق بمعالجة حاسمة للفساد بكل أشكاله ، وضعف تغطيتها لمراقبة حركة الأسعار ونقص السلع في الأسواق مما يشجع بعض الفئات على استغلال ذلك للقيام بدور تكميلي وتحقيق مكاسب طائلة خارج الإطار القانوني الرسمي للدولة .

4- ضعف مخرجات التعليم يساهم في توسع هذا النوع من الاقتصاد ، حيث إن تزايد أعداد الخريجين غير المؤهلين يعني عدم توافقهم مع متطلبات سوق العمل في وظائف جيدة ، ومن ثم يكونون على استعداد للعمل في أنشطة أقل كفاءة لا تتبع أطرا تنظيمية خاضعة لمراقبة السلطات .

وفي رأيي فإن الاقتصاد غير الرسمي ملتقى الإبداع المصري ، لأنه استطاع أن يعمل ، وينجح في ظل ظروف غير عادية بل إنه نموذج لقدرة المصريين على التغلب على الظروف ، وأن تنمية هذا القطاع ترتبط بتنمية منظومة الاقتصاد الكلي .

ولعل صعوبة إصدار تراخيص التشغيل تدفع الكثير من المشروعات للهروب إلى الاقتصاد غير الرسمي ، وفى نفس الوقت تلاحق المحليات تلك المشروعات بمحاضر لا حصر لها ، ويضعهم ذلك تحت ضغط عدم الحصول على تمويل من أي جهة .

ومن هنا فإن الاقتصاد غير المدرج في الناتج المحلي والدخل القومي وغير الواقع تحت مظلة الدولة يشمل الأعمال الحرفية البسيطة ؛ فالسباك مثلا يتقاضى أجرا غير مدرج في أي حسابات بل أنه لا يدفع ضرائب من الأساس ، وليس له محل بل يستدعى لإنجاز إصلاحات من البيت وقد يكون موظفا في إحدى الجهات وبالتالي يكون غير معروف وكثير من هذه الأحوال مثل بعض أعمال المقاولات والصيانة والبعض

يتطور ويقيم بعض الصناعات الصغيرة في بعض الأماكن النائية وتكون غير خاضعة لأي نوع من الرقابة وضبط الجودة وتحقيق المواصفات وتحقق دخولا مرتفعة .

كما أن العمل بطريقة غير رسمية مصطلح شائع يطلق على كل من المخرجات والقوى العاملة في المنشآت غير المسجلة لدى الحكومة ، كما يطلق على النشاطات والقوى العاملة في المنشآت المسجلة لدى الحكومة ولكنها غير مبلغ عنها . وبناء على ذلك ، فإن من الصعب تقدير حجم النشاط غير الرسمي استنادا إلى هذا التعريف . إلا أن بعض التقديرات تشير إلى أن أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي ، و50% من عمالها موجودون خارج الاقتصاد الرسمي . ويفتقر العاملون في تلك المنشآت إلى الأمان والحماية الاجتماعية . وتستخدم المنشآت غير الرسمية الأكبر حجما – التي لها ارتباطات أفضل – ممارسات غير رسمية للتغلب على المنافسين الرسميين الأكثر إنتاجية ، مما يؤدي إلى إبطاء عجلة النمو الاقتصادي لأن الاقتصاد الخفي يضم المتهربين من دفع الضرائب والرسوم الحكومية ، كما يضم أيضا صناعة بئر السلم والتي تمثل ما يزيد على 70% من حجم صناعة الغذاء في مصر فعلى سبيل المثال يصل حجم تجارة بئر السلم إلى نحو 75 مليار جنيه من إجمالي قطاع التجارة الداخلية في مصر الذي يصل إلى حوالي 150 مليار جنيه سنويا .

مما يترتب عليه ضياع مليارات الجنيهات من موارد الدولة سنويا بسبب عدم خضوع مصانع بئر السلم للضرائب التجارية أو الصناعية . كما أن هذه الصناعات لا تتبع الاشتراطات الصناعية والبيئية والصحية في التصنيع مما ينتج عن ذلك كوارث صحية للمصريين بسبب انتشار الأمراض الخطيرة مثل الفشل الكلوي وأمراض الكبد والسرطان وغيرها .

وتعتبر تجارة الأرصفة أو من يطلق عليهم الباعة الجائلون والذين يصل عددهم إلى أكثر من 3 ملايين بائع جائل في مصر ينضمون إلى الاقتصاد الخفي لأن حجم تعاملاتهم لا يقل عن 30 مليار جنيه . فقد انتشر الباعة الجائلون بقوة وبشكل مفزع في ميادين وشوارع وأزقة الجمهورية مما يؤكد حجم بيزنس أرصفة الشوارع المصرية

والذي يعتمد اعتمادا رئيسيا على الصناعة الصينية الرديئة الصنع ويضيع على الدولة مليارات الجنيهات من المتحصلات الضريبية سنويا .

وكذلك الدروس الخصوصية والتي يصل حجم تعاملاتها إلى نحو 45 مليار جنيه يتكبدها المصريون وهي نفس قيمة المبلغ الذي تدعم به الدولة ميزانية التعليم في مصر .

وأيضا هناك المعاملات التجارية الزراعية والحيوانية بالريف المصري والتي تتعدى المليارات من الجنيهات . إننا أمام منظومة متكاملة من الاقتصاد الخفي كالتهرب الضريبي وصناعة رديئة وتجارة الأرصفة ودروس خصوصية وخلافه.

أما الاقتصاد الأسود فإنه يقدم سلعا محرمة بحكم التعامل والاستخدام وعادة ما ينتشر الاقتصاد غير الرسمي أو الذي يطلق عليه أحيانا الاقتصاد الإجرامي في انحاء العالم ولكنه يركز انشطته فى الدول النامية . فمنذ سنوات والاقتصاد غير الرسمي محل اهتمام المجتمع الأكاديمي ، فكانت هناك أطروحات عدة تتناول الوسائل والسبل لتحويل هذا القطاع إلى الاقتصادي الرسمي ، لكي يضاف إلى قاعدة البيانات الخاصة بالحسابات القومية ، وتوفير مناخ أفضل للعاملين فيه و للاستفادة منه في تعظيم الحصيلة الضريبية ، خاصة أن الموازنة المصرية تعاني من عجز مزمن ، وزيادة الضرائب قد تساهم في تخفيف حدة هذا العجز .

فحجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر ، يقدر بنحو 395 مليار دولار ، أي ما يعادل 2.6 تريليون جنيه مصري . "يلاحظ أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر تزايد بشكل ملحوظ بعد ثورة 25 يناير ، بسبب غياب العديد من المؤسسات المعنية بمراقبة النشاط الاقتصادي في الأسواق عن عملها " مثل الإدارات المحلية ، وشرطة المرافق ، وغيرها من الأجهزة الرقابية التي تعتني بمنع مزاولة أي نشاط بدون ترخيص . ويزيد على ذلك ضعف الحضور الأمني لرجال الشرطة ، وانشغالهم بمواجهة الفعاليات السياسية وأعمال العنف والإرهاب .

ويلاحظ وجود الاقصاد غير الرسمي في مجال الصناعة بنحو 40 ألف مصنع غير قانوني ، تمارس نشاطها في أماكن غير مرخص بها ، أو أنها تعمل في إطار بعيد عن إجراءات الأمن الصناعي ، فضلا عن شروط السلامة والصحة . ويطلق على هذه الصناعات في مصر مصانع "بير السلم" ، ويمتد الاقتصاد غير الرسمي في مجال الخدمات ، إذ عادة ما تكون أسعار السلع والخدمات المقدمة في إطار هذا الاقتصاد أقل من نظيرتها التي يقدمها الاقتصاد الرسمي ، بسبب تهرب الاقتصاد غير الرسمي من الضرائب ، سواء في مشترياته أو مبيعاته ، فضلا عن وجود تجاوزات كثيرة في كافة مراحل ممارسته للنشاط الاقتصادي .

يضاف إلى ذلك أنه يشمل مجالات متعددة ومتشعبة أبرزها الأنشطة المشروعة ، ولكنها غير مقننة مثل الشركات الصناعية والتجارية غير الموثقة ، والباعة الجائلين ، وكل هذه الأنشطة تعمل بعيدا عن رقابة الدولة وبعيدا عن دعم الدولة أيضا ، وتمثل مخاطر متعددة للدولة أولها أنها موارد لا تدفع أية ضرائب ، كما أن هذه الأنشطة تسبب عدم انتظامية النشاط في السجلات الرسمية الأمر الذي يفرض صعوبة على المخطط ، كما أن هذا النشاط السري يؤصل ويرسخ مفهوما عند المواطن مؤداه أن من يعمل بشكل قانوني يمكن أن يمارس نشاطه أيضا بشكل غير قانوني .

كما أن هناك مخاطر يسببها هذا الاقتصاد السري للتجار الذين يعملون تحت المظلة الرسمية ، فالتاجر في الشوارع التجارية الكبيرة لا يستطيع تحديد سعر المنتج لأن هناك بائعون جائلون يعرضون نفس السلع بأسعار أقل ولكنها غير مضمونة العواقب صحيا وجودة .

ان مصر تمتلك من الموارد ما يمكنها من اللحاق بقاطرة التقدم الاقتصادي ، ومن أهم تلك الموارد (الاقتصاد الموازي أو غير الرسمي) ، ونظرا لصعوبة الاتفاق حول حجم الاقتصاد الموازي اختلفت التقديرات التي تعبر عنه ، فبحسب الإحصائية التي أجراها الاقتصاد الشهير فرناندو دوستو ، تقدر نسبة الاقتصاد غير الرسمي بمصر بنحو 395 مليار دولار ، أي ما يعادل 2.6 تريليون جنيه ، والمؤكد أن الاقتصاد غير

الرسمي في تزايد مستمر مع غياب الرقابة والمتابعة من قبل الأجهزة والمؤسسات الرقابية في مصر ، وعدم استقرار الأوضاع في السنوات الماضية ، وزيادة نسبة البطالة بين المواطنين ، الأمر الذي أدى لإغلاق العديد من الأعمال والمصانع ما أدى إلى قيامهم بعمل مشروعات خاصة بهم دون ترخيصها مما يحرم الاقتصاد الكلي من الاستفادة من عائدات تلك المشروعات سواء من خلال رسوم التراخيص أو الضرائب المفروضة ، أو التأمينات بأنواعها أو الحماية المدنية أوالشهادات الصحية ، وحتى نقلل من الاعتماد على الاستيراد ، حيث أن هناك نماذج اقتصادية ناجحة في دول مختلفة تمكنت من الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي في النهوض باقتصادها الكلي .

تتنوع السلبيات التي تقع على عاتق الاقتصاد المصري من ممارسات الاقتصاد غير الرسمي ، فمنها ما يعود على الدولة كمؤسسة ، ومنها ما يعود على أداء الشركات العاملة في الاقتصاد الرسمي ، ومنها ما يعود على الأفراد العاملين بالقطاع غير الرسمي ، ومنها ما يعود على المجتمع ككل سواء كمستهلكين أو سكان محيطين ببعض الكيانات العاملة في الاقتصاد غير الرسمي ، وخاصة تلك العاملة في قطاع الصناعة اعرض فيما يلى البعض منها :-

1- ضياع جزء لا يستهان به من الإيرادات على الخزانة العامة للدولة ، سواء المتعلقة بالتهرب الضريبي أو تلك المتعلقة برسوم التراخيص وتقديم الخدمات الحكومية ، وتقدر المبالغ الخاصة بالتهرب الضريبي للاقتصاد غير الرسمي بنحو 150 مليار جنيه مصري . فالمؤسسات العاملة في الاقتصاد غير الرسمي لا تقدم فواتير لزبائنها ، وهي بالضرورة لا تحصل على فواتير لمشترياتها ، حتى لا يستدل عليها لدى مصلحة الضرائب . وتتبين أهمية هذه المبالغ إذا ما علمنا أن الحصيلة الضريبية في مصر لا تزيد عن 260 مليار جنيه سنويا .

2- مخالفة شروط السلامة والصحة في مؤسسات الاقتصاد غير الرسمي ، فلا تتوفر الشروط الصحية لدى العاملين بهذا القطاع ، ولا تخضع مستلزمات الإنتاج للشروط الصحية التي تشرف عليها جهات رسمية من قبل الحكومة بشكل منتظم أو فجائي ،

وفي الغالب يتم تجاوز الشروط الصحية بغية توفير التكاليف ، ولكن في النهاية يتحمل المستهلك هذه المخاطرة ، ويتكبد المجتمع تكاليف العلاج ومواجهة العديد من الأمراض .

3- تعد حقوق العاملين الشائعة أبرز السلبيات بمؤسسات الاقتصاد غير الرسمي ، بدءا من اختيار العاملين من حيث العمر إذ لا تمانع هذه المؤسسات في تشغيل الأطفال ، كما لا تلتزم بالتواجد في المناطق الصناعية المعدة لذلك والتي تتوافر بها مواصفات الأمن الصناعي ، فيخضع العاملون لظروف عمل غير مناسبة مما يعرضهم لكثير من الأمراض ، كما لا يتمتعون بأي نوع من الحماية سواء كان على شكل تأمين صحي أو اجتماعي . كما يخضعون لساعات عمل أطول ، وبأجور متدنية مقارنة لما عليه الوضع في الاقتصاد الرسمي .

4- إضعاف منافسة الاقتصاد الرسمي ، إذ عادة ما يعتمد الاقتصاد غير الرسمي على السلع المهربة من الداخل أو الخارج ، فيتم عرض سلع الاقتصاد غير المنظم بأسعار تقل بفارق ملحوظ عن نظيرتها المنتجة في الاقتصاد الرسمي، فيضعف ذلك من قدرة منافسة الاقتصاد الرسمي ، وهنا باب آخر للإضرار بحصيلة الإيرادات العامة للدولة ، حيث تكون السلع المهربة غير خاضعة لرسوم الجمارك .

5- قيام منشآت الاقتصاد غير الرسمي بممارسة نشاطها وسط التجمعات السكانية عادة ما يضر بالسكان والمرافق العامة ، حيث تكون المرافق مصممة على خدمة مناطق سكانية وليس مناطق صناعية . فتختلف طبيعة المخلفات ، كما أن بعض الصناعات يكون لها عوادم كربونية في الهواء فتؤدي إلى تلوث هواء المناطق السكانية . وقد لوحظ أن هذه المنشآت كانت أحد الأسباب الرئيسية في تلوث مياه نهر النيل ، لأنها تقوم بأعمال صرف مباشرة على النهر دون إجراء أي معالجات لصرف مخلفاتها ، مما ترتب عليه ارتفاع معدلات تلوث مياه النيل .

6- تضليل البيانات الحكومية الرسمية عن طريق إعطاء نسب غير صحيحة للمؤشرات الاقتصادية ، ومن ثم ايقاع الضرر بالخطط المستقبلية للدولة ، وكذلك عدم تحديد إمكاناتها بشكل واقعي حقيقي.

7- قد لا يساهم هذا الاقتصاد في رفع الديون ، لكنه في المقابل يساعد في نمو النوعيات الأسوأ منها عن طريق الحصول على قروض باهظة التكاليف من بنوك الظل المصرفي التي لا تخضع للرقابة المشددة .

ومن ناحية أخرى فإذا استمرت نظرة الحكومات للقطاع غير الرسمي على أنه قطاع صغير فأهلا بك في دولة الفقر ، أما إذا أرادت الخروج منها ، فعليها الاستفادة من إمكانيات هذا القطاع .

قدرت دراسة أعدها اتحاد الصناعات في وقت سابق حجم المشروعات غير الرسمية بتريليون جنيه معتمدة فقط على رأس المال المتداول للمشروعات الإنتاجية .

واستطاعت الهيئة العامة للمواصفات والجودة بالقيام بدراسة ميدانية عن ثلاث من المناطق الصناعية العشوائية ، ومن خلال الدراسة تبين أنه يوجد في مصر ما يقرب من 116 منطقة صناعية غير مرخصة ، ويعمل فيها ما لا يقل عن 850 ألف عامل ، وأن استثمارات المصانع تبدأ من 5 آلاف جنيه إلى 15 مليون جنيه

أن الهيئة اختارت 3 مناطق هي : مدينة السلام ، وباسوس والدويقة لإجراء دراسات حول الظاهرة ، وتم اكتشاف أن منتجاتها مخالفة ، ولا تطبق أي معايير ، أو مواصفات للجودة ، بل إن المنتجات الغذائية منها مصنعة من مواد ضارة بالصحة ، ولا يتم عليها أي اختبارات ، لأسباب تتمثل وفقا لروايات العاملين بها في صعوبة إجراءات إصدار تراخيص التشغيل ، والسجل الصناعي ، والحصول على الموافقات البيئية ، والدفاع المدني إلى جانب فساد المحليات، كما أنهم لا يسددون أي رسوم أو ضرائب إلى الحكومة .

وربما يتهيأ للبعض من العاملين بالقطاع الغير الرسمي أن العمل به قد يكون له مميزات مثل عدم خضوعه إلى أي ضريبة ولكن الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية للقطاع غير الرسمي التي تنشأ عنه في غاية الأهمية وهي :

1- عدم تمتع أصحاب المهن غير الرسمية بالأمان الاجتماعي والاقتصادي لعدم حصولهم على عقد عمل ولا تأمين اجتماعي وصحي يضمن لهم ولأسرهم حياة كريمة .

2- رواج السلع والبضائع الغير قانونية بالسوق المصرية والتي قد تضر بصحة المستهلك خاصة إذا علمنا مثلا أن حوالي 70% من الصناعات الغذائية مصنعة "تحت بئر السلم" ولا تخضع لرقابة كاملة من قبل الجهات الحكومية. نفس الشيء ينطبق في مجال الأدوات المنزلية والملابس الجاهزة حيث تقوم العديد من المشروعات غير الرسمية بتقليد عدد من المنتجات (الماركات المعروفة) ويقومون بوضع العلامات التجارية المعروفة عليها مما يضر بالطبع بسمعة المصانع الرسمية وسمعة التاجر أو التوكيل الذي يتعرض للأذى بسبب هذا الغش . كما تتعرض بعض الصناعات الكيماوية وخاصة البويات لمثل هذه الممارسات .

3- ترويج منتجات وسلع مهربة لا تتفق مع المواصفات القياسية المصرية وإغراق السوق المصرية بها مما يضر بالمصنعين المصريين الذين يدفعون ضرائب عن أنشطتهم التجارية .

4- القطاع غير الرسمي يؤثر بشكل مباشر على ربحية المشروعات في القطاع الرسمي حيث يقوم بترويج منتجات تقل أسعارها كثيرا عن السلع المعروضة من المنتجات الشرعية .

5- أيضا قد تلجأ بعض المشروعات الصغيرة الرسمية للحصول على بعض لوازم الإنتاج من مصانع القطاع غير الرسمي لتقليل التكلفة مما قد يضر بجودة المنتج النهائي لهذه المصانع .

6- قد يؤدي تصدير منتج غير رسمي رديء الجودة إلى الإضرار بصادرات القطاع الرسمي وقد يضر بسمعة القطاع الصناعي المصري ككل .

كيفية تقدير حجم الاقتصاد الخفي أو المستتر ؟

تعد السرية – أي البعد عن عين الجهات التنظيمية – من الأسس التي يقوم عليها هذا الاقتصاد ، لذا يكون من الصعب بمكان تحديد حجمه بدقة ، لكن تظهر الدراسات أنه أكثر نشاطا وقوة في الدول النامية رغم أن تواجده يشمل العالم بأسره .

وإجمالا توجد خمس طرق لحساب حجم هذا الاقتصاد تتمثل في التقدير المباشر عن طريق تحديد الأنشطة التي يعمل بها ، وطريقة أخرى تعتمد على الناتج المحلي عن طريق الانتقال من الجزء إلى الكل وهي مطبقة في الولايات المتحدة .

أما الطريقة الثالثة فتعتمد على الاستقصاء المعتمد على بيانات مداخيل وإنفاق فئة معينة من المستهلكين ومقارنتها مع فئات أخرى ، ويكون الفارق بين المداخيل والإنفاق الحقيقي ممثلا للاقتصاد الخفي .

وهناك طريقة تعتمد على متابعة مؤشرات جزئية لتحديد الفارق بين ما هو مطلوب استخدامه من خدمات لتحقيق دخل معين والمستهلك فعليا ليمثل حجم هذا الاقتصاد ، وأخرى تعتمد على إحصاءات تخص قوة العمل والإنتاجية .

وتشير التقديرات إلى ارتفاع حجم هذا الاقتصاد كنسبة من الناتج المحلي في أمريكا إلى 8.4% عام 2007 من 6.7% عام 1990 ، و 15.3% في ألمانيا من 11.8% خلال نفس الفترة ، لكنها تقفز إلى أكثر من ربع حجم الناتج المحلي في إيطاليا وتحديدا عند 26.8% من 22.8% ، وفيما يلي أعرض ثلاث محاولات :

1- **فرناندو دوستو : 2.6 تريليون جنيه حجم الاقتصاد غير الرسمي بمصر :** يسعى الباحثون للوصول إلى نسب تقديرية لحجم الاقتصاد غير الرسمي بمصر ، ولكن نظرا لصعوبة الاتفاق حول حجم الاقتصادي الموازي اختلفت التقديرات التي تعبر عنه ، فبحسب الإحصائية التي أجراها الاقتصاد الشهير فرناندو دوستو ، يقدر حجم الاقتصاد غير الرسمي بمصر بنحو 395 مليار دولار ، أي ما يعادل 2.6 تريليون جنيه مصري .

2- **أما عن آخر الإحصاءات الحديثة لاتحاد الصناعات المصرية** ، فقد أظهرت أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر بلغ نحو تريليون جنيه مصري . ويرجع هذا الفارق بين التقديرين ، إلى أن تقدير دوستو تضمن دراسة العقارات غير المسجلة في المجتمع المصري ، بينما تقدير اتحاد الصناعات اعتمد فقط على رءوس الأموال المتداولة في السوق المصرية ، ولكنها خارج إطار التسجيل والتوثيق الرسمي .

3- **فيما كشفت أحدث دراسة عن الاقتصاد الموازي لاقتصاد الدولة والمعروف بغير الرسمي** ، التي أعدها محمد البهي ، عضو هيئة المكتب التنفيذي باتحاد الصناعات ، عن أرقام مهولة لحجم الاقتصاد غير الرسمي ، حيث إن حجمة تفاقم خلال السنوات الأربع الماضية ، ليصل إلى نحو 2.2 تريليون جنيه مصري ، ما تسبب في ضياع 330 مليار جنيه قيمة الضرائب المهدرة على خزينة الدولة .

تعدد أوجه الاقتصاد غير الرسمي يشل حركة المؤسسات الحكومية :

ويرجع ارتفاع نسبة الاقتصاد غير الرسمي في مصر إلى طبيعة النمو السكاني الذي أصبح بمثابة سد منيع يصعب على الناس إيجاد فرص عمل في ظل الفرص المحدودة في المؤسسات الرسمية ، ناهيك عن افتقار الفرص الاقتصادية المربحة في المناطق الريفية ، مما يدفعهم للهجرة إلى المراكز الحضرية ، الأمر الذي يؤدي بدوره لزيادة الطلب على الوظائف الرسمية في المدن الكبرى ، التي لديها قدرة محدودة على استيعاب هذا التدفق الكبير من العمال .

وأؤكد مرة أخرى أنه ينتشر في جميع أرجاء مصر في الآونة الأخيرة عدد هائل من أوجه الاقتصاد غير الرسمي المتمثل في الباعة الجائلين ، والعقارات غير المسجلة ، إضافة إلى المؤسسات غير المرخصة التي تعمل في الأحياء الفقيرة كالورش والمصانع الصغيرة .

90٪ من العقارات غير مسجلة بالشهر العقاري :

تقدر عدد العقارات غير المسجلة بالشهر العقاري ، وفق آخر الإحصاءات بحوالي 90% فعلى الرغم أن حجم العقارات في مصر بلغ نحو 30 مليون عقار ، إلا أن حوالي 10% فقط مسجل والباقي غير مسجل .

ويعد عدم تسجيل العقارات في مصر أحد أسباب إهدار الاستثمار العقاري ، ويرجع ذلك إلى بطء وتعدد المستندات والخطوات المتبعة والرسوم المرتفعة في مصلحة الشهر العقاري والتي تعمل بقوانين ولوائح منذ عام 46 .

40 ألف مصنع تتهرب من العمل تحت مظلة الحكومة :

قدرت دراسة اتحاد الصناعات بمصر عدد المصانع غير المرخصة بنحو 40 ألف مصنع ، يعمل في إطار بعيد عن إجراءات الأمن الصناعي أو شروط السلامة والصحة .

ويرجع السبب في عدم إقدام العاملين على التسجيل باتحاد الصناعات إلى إلزام القانون كل من بلغ رأسماله 5 آلاف جنيه بالاشتراك في اتحاد الصناعات ، ويعني ذلك أن هناك الآلاف يحصلون على غطاء شرعي لمزاولة عملهم ثم يتوقفون عن استكمال باقي الموافقات .

8 ملايين بائع متجول :

أشارت الإحصاءات الموجودة داخل محافظات جمهورية مصر العربية إلى زيادة أعداد الأسواق العشوائية ، حيث إن هناك ما يقرب من 120 سوقا في جميع أرجاء الدولة ، وكلها تقريبا تتعامل بالأموال السائلة ، وقد بلغ عدد العاملين في هذا القطاع إلى ما يقرب من 8 ملايين مواطن .

ويمكن التمييز بصورة عامة بين نوعين من المعوقات والمشكلات التي يواجهها القطاع غير الرسمي :

(النوع الأول) المعوقات الداخلية : وتشير إلى المشكلات داخل المنشآت نفسها ويتمثل في انخفاض المستويات التعليمية والمهارية لأصحاب العمل والعمال في القطاع غير الرسمي . يضاف إلى ذلك ضعف الإمكانيات التكنولوجية حيث الأساليب كثيفة

العمل وانخفاض معامل رأس المال / العمل . كذلك فإن المهارات والخبرة الإدارية للقائمين بالعمل في ذلك القطاع توصف بالتواضع النسبي .

(النوع الثاني) المعوقات الخارجية : وتشير إلى البيئة الواسعة التي يتعامل فيها القطاع غير الرسمي فالمشكلات التي يواجهها هذا القطاع في بيئته الخارجية هي في الواقع انعكاس للمناخ المحيط في البيئة الخارجية . فما هي هذه المشكلات ؟

أ- البيروقراطية الحكومية التي تحول دون الالتزام بطابع الرسمية :

تتعدد الإجراءات الرسمية التي يقتضي على الوحدات الاقتصادية الالتزام بها عند مزاولة نشاطها الأمر الذي يدفعهم إلى عدم اتباعها . فهناك العديد من الإجراءات – كالترخيص ، التأمينات ، الإشغالات ، السجل التجاري والصناعي ، البطاقة الضريبية ، إجراءات تنظيم العمل، عملية التسعير ، الإجراءات الصحية ، موافقة الإسكان ، موافقة المطافئ .... الخ – لابد أن يمر عليها صاحب النشاط حتى يزاول نشاطه بصورة رسمية . هذه الإجراءات تأخذ العديد من الوقت والمتطلبات المادية من رشاوي وخلافه لتسهيل تلك الإجراءات والتي أصبحت جزءا من فلسفة النظام المؤسسي المصري .

ب - مشكلات التمويل :

أحد المشكلات الأساسية التي يواجهها القطاع غير الرسمي بمنشآته المختلفة هي صعوبة الحصول على التمويل من خلال النظام البنكي ويرجع ذلك إلى المعوقات العديدة التي يضعها النظام البنكي من ضمانات وارتفاع أسعار الفائدة على القروض المقدمة والتي يصعب على العديد من المنشآت الوفاء بها .

ج - مشكلة التسويق :

وهي إحدى المشكلات الأساسية والتي تتمثل في صعوبة تصريف المنتجات للمنشآت العاملة في هذا القطاع وهي أحد المشاكل التي يترتب عليها شعور أصحاب تلك الوحدات بكساد السوق والتحيز الحكومي تجاههم . فمصاريف الدعاية والإعلان وفنون التسويق قضية أساسية ومعضلة تسهم في سوء ظروف المنشآت العاملة .

د- المشكلات الضريبية :

وهي من أهم المشكلات التي تواجه المنشآت في القطاع غير الرسمي وتنشأ هذه المشكلة من تباعد فترات المحاسبة الضريبية قد تمتد إلى خمس سنوات وقد تزيد تبعا لأثر التقادم المسقط لحقوق مصلحة الضرائب في المطالبة بالضريبة إذا مضت السنوات الخمس دون توجيه أي مطالبات من المصلحة للممول ففي الدراسة الميدانية للقطاع غير الرسمي في شياخة معروف أوضح أصحاب الأعمال أنهم يعانون من مشكلات عديدة يأتي على رأس القائمة المشكلات الضريبية.

هـ - صعوبة الحصول على المواد الخام :

هذه الصعوبة تنشأ من ضعف القدرات المالية وعدم انتظام تيار دخول المنشآت وارتفاع تكلفة المواد الخام ، بل في بعض الأحيان يندر وجود احتياجات الوحدات غير الرسمية في السوق المحلي وفي حالة توافر المواد المستوردة تكون ذات تكلفة مرتفعة .

لقد حان الوقت لدراسة كيفية إيجاد السبل الجدية والحقيقية وبإجراءات بسيطة وميسرة وصحيحة لضم الاقتصاد الخفي أو الموازي للمنظومة الاقتصادية ككل (مصانع / مؤسسات / أنشطة العقارات والسمسرة .. الخ) والتي تعمل في كل المجالات ويؤثر نشاطها وإنتاجها في السوق حيث يقدر الخبراء حجم معاملاتها وإنتاجها المتداول في السوق بما يوازي 50% منه وقد يزيد .

أصحاب هذه الأنشطة والمنتجات والعاملين بها لا علاقة لهم بأجهزة الدولة إلا في الحصول على الكهرباء والماء ومصادر للصرف الصحي وبعضها بشكل غير قانوني ، وأظن أن القليل منها لديه تراخيص قد تكون بنفس النشاط أو بأنشطة مغايرة لكن في مجملها لا علاقة لها بالضرائب ولا التأمينات الاجتماعية ولا الصحة ولا مكاتب العمل ولا غرف التجارة والصناعة ، ولا أجهزة وزارات الصناعة والتموين والتجارة الداخلية والمحليات .

إننا نحتاج لنظام يكفل دخول هذه الأنشطة ضمن اقتصاد مصر بتصنيفها حسب النوعية وترتيبها وفقا لحجم النشاط وإمكانيات أجهزة الدولة في شكل لجان تمثل كل

الجهات لمساعدة وتوجيه أصحاب هذه المنشآت والعاملين بها وليس لفرض ضغوطاً عليها أو لممارسة مهام محاكم التفتيش .

الحديث عن أهمية الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وفى التليفزيون سوف تجد مزايا كثيرة لهذا المنطق ، والأكثر معرفة سوف ينوهون إلى تجربة اليابان والدول الآسيوية في أهمية هذه المشروعات ، وفي مصر لمن لا يعرف هناك مؤسسة عملاقة لتنمية مثل هذه المشروعات ، ولن ينسى العالمون بالأمر بالتنويه بتجربة بنك الفقراء في بنجلاديش . هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة موجودة بالفعل في مصر تحت اسم القطاع غير الرسمي والذي جرت فيه كتب ومؤلفات ، وطبقا لما ورد في دراسات كثيرة فإن القطاع غير الرسمي في مصر يمثل 50% من الاقتصاد المصري ومعلوماتنا حتى الآن غير دقيقة ، ولكن الحقيقة التي لا يختلف عليها أحد هي أن القطاع غير الرسمي كبير وموجود في شكل مشروعات متناهية الصغر، وصغيرة ، ومتوسطة ، في الشوارع والحواري والنجوع والقرى وتحت السلم وفوق السطوح ، تماما مثل تلك التي يتحدث عنها الجميع ، ولكنهم يريدون دوما الكتابة من أول السطر.

المسألة ببساطة أن تصدر القرارات السيادية التي تتيح لهذا القطاع الهائل أن ينضم إلى الاقتصاد الرسمي ، ليس من أجل اعتقاله ، أو خنقه ، او السيطرة عليه ، ، وإنما لكي يكبر وينمو، ويضيف للطاقة الاقتصادية المصرية . إن الناتج المحلي الإجمالي المصري يقارب 255 مليار دولار أو ما يقارب 2.4 تريليون جنيه زيادة مثل هذه القيمة لا تضيف قيمة كمية ترفع من شأن مصر في التقارير الدولية فقط ، وإنما تضيف إلى عافية الاقتصاد ككل ، وقدرته على توجيه الموارد في الاتجاهات الصحيحة . هذا القطاع سبقتنا إلى اجتذابه كل الدول التي تحولت من التخلف إلى التقدم ، ومن الفقر إلى الغني ، سواء في أمريكا الجنوبية أو آسيا وحتى في بعض الدول الأفريقية .

أن هذا القطاع تعرض لظلم شديد طوال السنوات الماضية ، وأنه على الحكومة أن تبدأ بالاعتراف بهذا القطاع وأهميته في الاقتصاد ، وأن تتخذ إجراءات غير مسبوقة

لدمجه في المنظومة الرسمية حتى لو اضطرت إلى تقديم تنازلات تتعلق بتقديم تراخيص تشغيل مؤقتة لهم حتى يتم حصرهم ومتابعتهم ، وأن تتبعه إجراءات إصلاحية في منظومة التشريعات والقوانين وإصدار التراخيص الدائمة وتخفيف حدة الإجراءات المطلوبة وتوحيدها في جهة واحدة .

هذا القطاع يؤثر على الصناعة لأنه في معظم الأحيان غير ملتزم بأي مواصفات في الإنتاج ، وبعضه يلجأ لخامات رديئة ، بل إنه الباب الخلفي للتهريب الذي يهدد الصناعة المصرية، وتسبب في غلق العديد من المصانع ، لهذا فإن التعامل معه سيقضي على الصناعات العشوائية ، ما يعود بالنفع على المستهلك ، ومن حقه الحصول على سلع جيدة وأيضا على تنامي الاقتصاد الرسمي وزيادة مبيعاته . يجب أن تخضع كل المنشآت لعوامل تحفيزية ، بالبرامج المتاحة لمركز تحديث الصناعة للحصول على دعم فني ، وأيضا الحصول على خدمات التدريب إلى جانب حقه في الاقتراض من الصندوق الاجتماعي للتنمية ، بعد أن يتم تقنين أوضاعه .

إن تقنين وضع هذا القطاع مخرج غير تقليدي لحل مشكلات عجز الموازنة ، وأن هذا القطاع شهد نموا ملحوظا ، حتى وصلت نسبته لأكثر من 50% من الاقتصاد ، ما يعني تضاعف رأسماله وإذا ما تم دخوله المنظومة الرسمية فإنه سيخضع للضرائب وأن العائد منه قد يصل لأكثر من 270 مليار جنيه.

كما أنه سيصبح لدينا ثروة عقارية مسجلة تعظم من قيمة الاقتصاد ، وتمكن الفئات ذات الدخل المحدود من الاقتراض لعمل أو فتح مشروعات جديدة أو إجراء أي معاملات اقتصادية أخرى بضمانها ، خاصة فى ظل الشمول المالى الذى ترعاه أجهزة الدولة واولهم البنك المركزى.

ان الحكومات المتعاقبة رفضت الخروج من الصندوق ، وركزت فقط على زيادة الضرائب على الممولين المسجلين ، دون العمل على زيادة أرقام الممولين أنفسهم ، أن الأمر يحتاج إلى إرادة سياسية قوية لتنفيذ تلك الأفكار و قانون القيمة المضافة قد يكون جزءً من معالجة أزمة عزوف المنشآت عن نطاق الرسمية ، لأنه يوحد سعر

الضريبة على السلع والخدمات ، ويحقق العدالة الضريبية ، ويساعد على إمساك الفواتير .

كما أن الاهتمام بالمنظومة الرسمية جزء منه تنظيم حركة تجارة التجزئة ، فلا يمكن لمصر أن تتعامل حتى الآن بنظام "كراتين الفلوس" البعيدة تماما عن أي بنوك أو رقابة الدولة ، وفي تجارة التجزئة تم اقتراح نظام جديد وهو نظام مطبق في كل دول العالم يقوم على وضع قرص مدمج في ماكينة الكاشير في كل محل لا يتم فتحه إلا من خلال مأمور الضرائب ويسجل عليه كل المعاملات التجارية والفواتير الصادرة عن المحل .

وأجمعت كل الدراسات وآراء الخبراء على أن جزءا كبيرا من العاملين في الاقتصاد الموازي أجبروا على هذا الطريق ، نتيجة صعوبات إصدار الموافقات والتراخيص أو نتيجة للفساد الإداري للجهاز الحكومي ، وأنه في بعض الأحيان تكون تكلفة الاقتصاد الموازي أعلى من تكلفة الضرائب ، بسبب الرشاوي المقدمة للمحليات وغيرها من الجهات لمنع تحريك أي دعاوي ضده .

وفيما يلي نموذج للمعوقات التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة أو متناهية الصغر أو المتوسطة عندما يتوجهون للأجهزة المسئولة عن استخراج التراخيص حيث نشرت صحيفة الصباح بتاريخ 2016/10/3 ما يلي : "على ذمة التحقيق يرصدها شباب رفض الهجرة لو فكرت تعمل مشروعا بـ 30 ألف جنيه في مصر ! انتشرت مؤخرا الدعوات الموجهة للشباب للبدء في مشروعات صغيرة ، وضرب أصحاب ذلك الاتجاه المثل بالـ 30 ألف جنيه التي يدفعها المهاجرون غير الشرعيين لسماسرة الهجرة للخروج من مصر أملا في الوصول إلى أوروبا ، وفي المقابل يبدو صوت من خاضوا تجربة بدء المشروعات الصغيرة غائبا ، خاصة في ظل المعوقات الصعبة التي يواجهونها من فساد ورشاوي ومحسوبية وروتين .. "الصباح" رصدت قصص مجموعة من الشباب الذين تعرضوا لمصاعب تلك المشروعات .

1- اذهب للحي أو المحافظة وادفع "الرشوة" وأنت ساكت .

2- ادفع لمفتش التموين والبيئة والبيطري .. عشان تعدي .

3- "الباشا" .. ياكل ويشرب ويلبس .. ويشيش ببلاش .

موظفون في الأحياء ولجان تفتيش وأمناء شرطة يطاردون المشروعات الصغيرة بـ "التصاريح" .

لمواجهة تلك الظاهرة يتمثل في العمل على الاستماع لشكاوي العاملين في القطاع غير الرسمي ووضع خطة عمل لمعالجة تلك المشكلات ، وسرعة اتخاذ قرارات لتيسير إصدار التراخيص ، وتجنب المواجهات الأمنية ، باعتبار تلك الورش تمثل قيمة في الاقتصاد ، وتفتتح بيوت أسر وشباب كثيرين ، ويجب الحفاظ عليها ، والعمل على دمجها في الاقتصاد الرسمي ، أن ضم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى القطاع الرسمى سيسهم في حل الأزمة ، خاصة إذا تبنت أجهزة الحكومة مشروعا قوميا لتوفيق أوضاع تلك المشروعات والمنشآت .

مقترحات العلاج :

- الاقتصاد غير الرسمي ليس بالظاهرة الجديدة على المجتمع المصري ، ولكنه موجود منذ سنوات كنتيجة لسلبيات نموذج التنمية المستخدمة في مصر على مدار السنوات الماضية ، حيث كان يتم التركيز على المحافظات الحضرية ، أو تنمية مدن المحافظات ، وإهمال ما عداها وخاصة الريف .
- كما كان تعسف الإدارة المحلية وانتشار الفساد فيها دافعا لانتشار الاقتصاد غير الرسمي .
- ولذلك اقترح مجموعة من الإجراءات تساعد على استيعاب هذا النشاط وتحويل الجزء الأكبر منه إلى الاقتصاد الرسمي ، وتتبلور فيما يلي :

1- يجب ألا ينظر إلى إصلاح الاقتصاد غير الرسمي من منطق الجباية وتحسين الحصيلة الضريبة للبلاد فقط ، ولكن لابد من الأخذ في الاعتبار أن هذا القطاع يعد المشغل الأكبر في سوق العمل المصري . فحسب دراسات أجريت منذ سنتين ،

تبين أن الاقتصاد غير الرسمي يوظف نحو 73% من الداخلين الجدد إلى سوق العمل المصري ، وبالتالي لابد من إشراك العاملين في هذا القطاع والاستماع إليهم في الإجراءات التي يقترح أن يتم التعامل بها معهم لضمهم إلى الاقتصاد الرسمي .

2- تيسير إجراءات التراخيص ، وخفض الرسوم الخاصة بمنشآت الاقتصاد غير الرسمي ، حتى يتسنى لهذه المنشآت أن تنضم إلى الاقتصاد الرسمي ، وتقديم بعض الحوافز من قبل الحكومة ، مثل تخفيض التأمينات الاجتماعية للعاملين.

3- تفعيل دور الأجهزة الرقابية بشكل أكبر ، وعودة الأجهزة الأمنية لممارسة دورها المنوط بها في مساعدة الأجهزة الرقابية في القيام بدورها لمنع الممارسات الخاطئة من قبل مؤسسات الاقتصاد غير الرسمي . ومن جهة أخرى لابد من تفعيل دور المجتمع الأهلي ، وتشجيع جمعيات حماية المستهلك ، والجهاز الحكومي المعني بهذا الجانب بتوعية المجتمع بخطورة غياب اشتراطات الصحة والسلامة لمنتجات الاقتصاد غير الرسمي .

4- تخفيض هوامش الضرائب على أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية التي تمثل غالب نشاط الاقتصاد غير الرسمي ، حتى يتمكن أصحاب هذه المنشآت من الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي ، وأن تتوفر خدمات مصلحة الضرائب ومأموريها بالأسواق التي تنتشر فيها أنشطة الاقتصاد غير الرسمي ، وتتبع أطراف التعامل فيها حتى يمكن ضمهم إلى المجتمع الضريبي .

5- ثمة عامل نفسي مهم هو إيصال رسالة إلى العاملين بالاقتصاد غير الرسمي، بأن الدولة ليست ضدهم وأنها لا تطاردهم ، ولكنها تسعى لتقنين وضعهم وإدخالهم إلى منظومة الاقتصاد القومي ، وأنها ستكون في خدمتهم عبر أجهزتها ومؤسساتها المتعددة .

6- إعادة بحث قانون الباعة الجائلين ، وقانون المحال العامة ، وقانون الإشغالات ، واستصدار قانون موحد لتقنين أوضاع كل الحالات بشكل سليم وإجراءات بسيطة ، ورفع القمامة وتخصيص أماكن لعربات المأكولات والمشروبات بأنواعها المختلفة

مع توفير مصادر للكهرباء والمياه والصرف الصحي مع مظهر جمالي من حيث الشكل والمعدات المستخدمة.

7- التعامل برفق وإنسانية مع كل المنشآت التي لم تدخل منظومة الاقتصاد بلجان تضم كل التخصصات على مستوى الجمهورية بجداول شهرية للمناطق تضم (الرقابة الإدارية / الجهاز المركزي للمحاسبات / المحليات / الصحة / الحماية المدنية / الضرائب) وتقنين أوضاعهم في أماكنهم من حيث توافر المستندات أو المبالغ المطلوب تحصيلها على ألا يتم المحاسبة بأثر رجعي ويراعى تطبيق روح القانون وإعطاء فرص لاستكمال الملاحظات .

8- محاسبة اشغالات الأرصفة والشوارع سواء كانت شركات توزيع سيارات أو مقاهي أو غيرها بشكل متحضر وهو سداد قيمة للأحياء مناسبة ومعقولة وبشكل منظم لا يعيق ولا يؤثر على حركة المرور .

9- الإصلاح الضريبي : وهي القضية لتي تأتي في المرتبة الأولى والمسببة لبعد هذا القطاع عن الرسمية . وإتباع سياسة ضريبية تسهل وتخفف الأعباء عن تلك المنشآت ، ويمكن أن تقوم المنظومة الضريبية الجديدة على الآتي :

- عدالة العبء المحدد على المنشآت وفقا للمقدرة التكليفية لكل منشأة .
- ربط عملية الإعفاءات بالإنتاجية وخلق فرص التوظف حتى لا يتم تمييز الوحدات كبيرة الحجم في القطاع الرسمي والتي في الواقع لا تحتاج إلى مثل هذه الإعفاءات في حين أن المنشآت الصغيرة في القطاع غير الرسمي أحوج لهذه الإعفاءات .
- عملية التقدير الضريبي لابد أن تتم بصورة دورية وعدم الانتظار لفترات طويلة تتراكم من خلالها الأعباء الضريبية على الوحدات المملوكة لهذا القطاع ، والاستناد على معايير حقيقية في عملية التقدير والبعد عن أسلوب التقدير الجزافي الذي يحدث في الواقع وإن نفته الهيئات الضريبية.

10- الحلول الخاصة بقضايا العمالة :

وتشمل هذه الحلول توفير الجو الملائم للعمالة في تلك المنشآت من حيث توفير مظلة التأمينات الاجتماعية للمشتغلين في تلك المنشآت والارتفاع بالمستوى المهاري للعمالة وحمايتها من استغلال أصحاب الأعمال سواء من حيث ساعات العمل التي يضطلع بها العامل في المنشأة وضمان حصوله على بقية حقوقه.

11- توفير البيئة المناسبة لعمل القطاع :

ويقصد بها أن يتم استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية في تهيئة البيئة الملائمة لعمل الوحدات الصغيرة . فالأمر لا يقتصر على الإصلاح المالي والضريبي فقط وإنما القيام بعملية إصلاح مؤسسي وإتباع سياسة اقتصادية شاملة تراعى كافة الأبعاد التي تسمح بانتقال المشروعات غير الرسمية لتعمل تحت خطة العمل الرسمي .

وتعد قضية توفير الحوافز مسألة على درجة كبيرة من الأهمية في نقل هذا القطاع ضمن منظومة العمل الرسمي . ولا يمكن توفير الحوافز وهناك أدوات للسياسات الاقتصادية تتعارض أثارها وتتناقض أهدافها .

12- ان تمثل اللجان المقترحة نظام الشباك الواحد بسيارة تشبه مكتبات القراءة للجميع المتحركة ، وتتسع هذه السيارة لكل ممثلي الجهات والمصالح والأجهزة التي تتشارك في إصدار التراخيص والضرائب والشهادات الصحية والحماية المدنية وخدمات الصرف والمياه والكهرباء والغاز والتليفونات .

13- ان تبدأ الإجراءات بطلب : صورة من عقد الإيجار او الملكية وصورة من بطاقة الرقم القومي وتبدأ الخطوات المبسطة بلا تعقيدات وتقديم كل التيسيرات بحب وصدق وشفافية .

14- تستمر هذه السيارات طوال العام على مستوى الاحياء والمراكز والقرى والنجوع بلا انقطاع ويبدأ احتساب كل الخدمات والتراخيص من تاريخ إصدارها ولا مجال للرجوع للجان ولا المسئولين ولا تلاعب ولا فتاوى حول بدء احتسابها فقط من تاريخ إصدارها .

15- من فوائد هذا النظام ضم الاقتصاد الموازي للرسمي وزيادة حصيلة الإيرادات في جميع النواحي ، وبعث الطمأنينة في نفوس الجميع ، واحساس المواطن بأنه جزء من المجتمع عادت له حقوق المواطنة وأن الدولة تسعى لراحته بدليل أنها تأتي إليه ولا تنتظر ذهابه إليها.

وها هي بعض النماذج لتجمعات صناعية سقطت من حسابات الحكومة :

1- القليوبية (العكرشة ، باسوس) :

العكرشة : تقع على مساحة 350 فدانا ، يوجد بها ما يقرب من 600 مصنع وورشة صغيرة غير مرخصة ، ويعمل بها 5 آلاف شخص معظمهم يعمل في مجالات المسبوكات والمواسير ، وإنتاج الزوى والمفصلات والأسياخ المعدنية المستخدمة لإقامة هياكل المصانع وواقيات الارتجاج "المساعدين" في السيارات، كما توجد فيها مصانع لعب أطفال وأدوات بلاستيكية من مخلفات البلاستيك ، وكانت من أشهر المناطق التي تم ضبط مخلفات للمستشفيات بها، حيث يتم غسل الأقطان واستخدامها كحشوة للعب الأطفال ، وأيضا السرنجات التي يتم غسلها وتسييحها وعمل علب بلاستيك منها .

باسوس : تضم ما يقرب من 10 آلاف ورشة ومصنع مخالف ، أكبر تجمع لتصنيع الكابلات والأسلاك الكهربائية المضروبة وغير المطابقة للمواصفات وتقوم بتقليد العلامات التجارية لكبرى شركات إنتاج الكابلات ، حتى إنها ألحقت ضررا وخسائر واسعة لها .

كما توجد فيها ورش لتدوير المخلفات الطبية ، وصهر وصب المعادن ، خاصة النحاس لتهريبه خارج مصر .

2- الإسماعيلية (البساتين) :

منطقة بساتين الإسماعيلية : تضم حاليا 600 مصنع وورشة ، أغلبها غير مرخص ، وتصل استثماراتها لما لا يقل عن 25 مليار جنيه ، ويعمل بها أكثر من 6000 عامل ، وتضم معظمها مصانع معدنية وبلاستيكية ، وكانت مخصصة في البداية لإقامة مشروع

زراعي إلا أن الحكومة فشلت في تدبير المياه المطلوبة للزراعة ، فتم هجرها وتحولت إلى منطقة للمصانع العشوائية دون تراخيص .

3- الدقهلية (ميت غمر ، نبروه ، أجا) :-

ميت غمر : تعد أكبر تجمع لصناعة الأواني المنزلية المصنوعة من خام الألومنيوم ، رغم وجود عدد من المصانع والورش المرخصة والملتزمة بالمواصفات ، إلا أن أغلبها عشوائي ولا يحصل على أي تراخيص .

حيث إنمهم يعتمدون في إنتاجهم على خردة الألومنيوم رغم أن هذه الأواني يشترط أن يتم تصنيعها من ألومنيوم عالي النقاوة حتى لا تتفاعل مواده مع الأطعمة .

نبروه : أشهرها مناطق تصنيع الحلويات والشاي والسجائر ومنتجات غذائية أخرى مخالفة للمواصفات وتحت علامات تجارية مضروبة

قرى دماص وكفر شرف ، وبهيدة ، وسنجيد (أجا) :

السجاد اليدوي :

- بدأ مشروع السجاد اليدوي بمسجد العوضي بقرية دماص بعدد 5 أنوال يدوية وعدد 10 بنات على نفقة مؤسسة العناني .
- أشرف على المشروع لجنة الزكاة بدماص .
- درب المشروع الفتيات وربات البيوت خلال فترة تدريبية مدفوعة الأجر من رجال الأعمال وعند وصول المتدربة إلى مستوى معين من الكفاءة يتم توزيع الأنوال للراغبات في العمل من منازلهم مجانا ، المواد الخام ، وتسويق انتاجهم.
- انتشر المشروع في القرية حتى وصل إلى 76 نولا و140 متدربا برأسمال 250 ألف جنيه .

جذبت الصناعة الواعدة عددا كبيرا من سكان قرية "دماص" ، وامتدت إلى قرى "كفر شرف ، بهيدة ، وسنجيد في مركز أجا" ، وتطورت الصناعة بشكل كبير حتى بداية التسعينات من القرن الماضي ، وأصبح اسم القرية معروفا لدى خبراء صناعة السجاد

في مصر ، ودخلت الجمعيات الأهلية على الخط بمساعدة الأهالي للعمل في تلك الحرفة وتنميتها ، عن طريق توفير مهندسين متخصصين للتصميم ، ليصل عدد النولات بالقرية إلى نحو 100 نول ، ما مكن القرية من المشاركة في معارض دولية من بينها معرضان نظمتهما رئاسة الجمهورية .

4- الشرقية :

زراعة وصناعة البردي في "قرية القراموص" ، التابعة لمركز أبو كبير بمحافظة الشرقية ، التي اشتهرت لسنوات طويلة بزراعة وصناعة ورق البردي، الذي اكتشفه المصريون القدماء ودونوا عليه قصص حياتهم ، يمتزج عبق التاريخ والإهمال في آن واحد ، بعد أن تدهورت تلك الصناعة وأصبحت في طريقها للاندثار .

بمجرد أن تطأ قدماك القرية تتنسم عبق التاريخ المصري القديم الذي استوطنت معالمه في الكثير من المنازل والشوارع وصولا للأراضي الزراعية التي تتخللها عدة أفدنة منزرعة بنبات البردي.

5- دمياط – عاصمة الصناعة بالدلتا :

عزبة البرج : تتراجع صناعة السفن في دمياط بعد تسريح العمالة وارتفاع الأسعار 300% ، وأصحاب المراكب يتراجعون عن إجراءات الصيانة الدورية كل 6 شهور ، والتجار استغلوا تعويم الجنيه لرفع الأسعار ، وأصحاب الورش يعرضونها للبيع بعد عجزهم عن الاستمرار وتعد صناعة السفن واحدة من الصناعات العريقة التي توارثها مواطنو دمياط عن أجدادهم حينما كانت في مجدها .

6- المنيا :

صناعة الفخار : استطاع صانعو الفخار برأس مال ضئيل من الطين والتبن وتراب الفرن أن يشكلوا منتجات يدوية متعددة الأغراض المنزلية في قرى ونجوع المحافظة ، وهي من المهن القديمة منذ عهد الفراعنة ، ومن أبرز منتجاتها "الأزيار" التي تستخدم في تخزين المياه والماجور الذي يستخدم في حفظ الألبان والمنقد الذي يستخدم في التدفئة في الشتاء ، وتحتاج كغيرها لتطوير بإدخال السيراميك عليها .

7- بورسعيد :

العاملون بالصناعات الحرفية اليدوية ، يتطلعون لتسويق منتجاتهم .

8- سوهاج :

صناعة النسيج اليدوي ، تحتاج لتطويرها والنساجون يناشدون أجهزة الدولة توفير معارض لتسويق المنتجات .

9- كفر الشيخ :

فوه : اشتهرت مدينة فوة قديما بصناعة الكليم والسجاد و"الجوبلان" اليدوي وكان صانعوها من أمهر صناع العالم . محترفين في صناعتهم مخلصين في عملهم ، لكن حرفتهم أصبحت الآن على وشك الاندثار ، بعد أن تركها العاملون بها ، نتيجة إهمال الحكومة لهم ، وعدم تطوير حرفتهم ، وغزو المنتجات الصينية للأسواق المصرية ، بعد أن كانت المدينة واحدة من أكبر قلاع الصناعة في مصر ، وكان يعمل 85% من أبنائها في هذه الصناعة ، وتنتج نحو 77% من إنتاج مصر من الكليم والسجاد اليدوي و"الجوبلان" المعروفة بأنها حرفة الفن والذوق الرفيع ، والمستوحاة من وحي الطبيعة المصرية .

ورغم إغلاق عشرات الورش بها وتسريح المئات من العاملين ما زالت "فوة" تحتفظ ببعض من هويتها ، فبمجرد أن تطأ أقدام زائريها أرض المدينة ، تستقبلهم عشرات اللوحات الفنية "الجوبلان" ، بالإضافة إلى السجاد اليدوي والكليم المرسوم بإتقان كبير ، وبلمسات فنية إبداعية ، بكافة أشكاله وألوانه ، كما ينتشر في بعض شوارع المدينة عدد من الورش الصغيرة ، تضم عشرات العمال من مختلف الأعمار ، يستقبلونك بحفاوة .

10- بني سويف :

صناعة الكليم والسجاد اليدوي : لطالما اشتهرت محافظة بني سويف بصناعة "الكليم" والسجاد اليدوي ، منذ ستينات القرن الماضي ، وبالتحديد في فترة الرئيس جمال عبد الناصر ، الذي أنشأ مصنعا للسجاد اليدوي بقرية "الشناوية" ، التابعة لمركز ناصر ،

شمال المحافظة ، بهدف تدريب المتسربين من التعليم والأميين من الجنسين على تلك الحرفة المتوارثة عبر الأجيال ، وإنتاج نوعيات فاخرة من السجاد وصلت للعالمية ، قبل أن يتم إغلاق المصنع بنهاية التسعينات ، بسبب الأزمات المالية ، ثم بيع المصنع ليتحول إلى منازل ومنطقة سكنية .

وانتشرت حرفة صناعة السجاد في مناطق مختلفة من المحافظة لسنوات طويلة ، حتى بلغت أوجها في منتصف التسعينات ، واشتهرت العديد من القرى بها ، ومنها قرى "أشمنت ، وبني زايد ، ومطيرد ، وإهناسيا الخضراء" ، إلا أنها باتت الآن مهددة بـ "الاندثار" ، بعد أن هجرها أصحابها ، نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج ، ومشاكل التسويق ، وانتشار البدائل الرخيصة من "الموكيت" والسجاد الصناعي ، مما أدى إلى تدهورها وإصابتها بحالة من الركود ، بعد ان كان يقبل عليها كثير من المواطنين ، للعمل بها ، أو لشراء المنتجات . وتضم قرية "بني زايد" ، التابعة لمركز ناصر ، أشهر منطقة لصناعة السجاد في بني سويف ، حيث تنتشر تلك الحرفة في العديد من منازل القرية على شكل ورش صغيرة يعمل فيها مئات الأطفال والشباب ، خاصة الفتيات ، يصطفون أمام عشرات بل مئات الخيوط ، لنسجها بشكل هندسي ، على جهاز أو ماكينة يدوية تسمى "النول" ، لتخرج في النهاية سجادة يدوية رائعة الشكل ، تباع بآلاف الجنيهات . إلا أن "مشاكل الحرفة تهدد العاملين بها وأصحابها" .

11- أسيوط :

صناعة "التلى" : هو إحدى الصناعات اليدوية النسائية النادرة التي تقاوم الاندثار، وهو عبارة عن شكل خاص من أشكال التطريز على الملابس لخيوط كانت في الماضي مصنوعة من الفضة أو الذهب وأصبحت الآن من الحرير والصوف ، وأنواع أخرى من الخيوط القيمة ، وعلى الرغم من أن أسيوط كانت من المحافظات القليلة من بين محافظات الصعيد التي اشتهرت بحرفة التلى منذ زمن بعيد ، وكادت تنقرض في أواخر الأربعينات ولكن أعادت إحياءها "عزيزة الشعراني"، زوجة الدكتور سليمان حزين ،

أول رئيس لجامعة اسيوط ، وبعد أن أصبح وزيرا للثقافة انتقل إلى القاهرة وتوقف مشروع التلى ليعيد إحياءه الفنان التشكيلي سعد زغلول بإنشائه "بيت التلى" .

12- البحيرة :

الإبعادية وصناعة "حصر السمر" وتحويلها لتابلوهات فنية :

في مواجهة كساد لا يرحم ، أعلن عدد من شباب البحيرة التحدي ، وبدأوا في إحياء مهنة آبائهم قبل أن تنقرض ، وعادوا إلى إنتاج "الحصير السمر" بعدما أضافوا إليه لمسة عصرية ، حولته إلى لوحات فنية ، فخرجوا بالمنتجات من حدود قرية "الأبعادية" الضيقة في دمنهور ، لتصل إلى آفاق العالمية ، بعدما لاقت لوحات الحصر المزخرفة إقبالا كبيرا في عدد من الدول العربية والمدن السياحية في مصر .

ومع كل نجاح لشباب "الأبعادية" كانت أحلامهم تتسع ، حتى وصلت إلى حد الحلم بدخول موسوعة "جينيس" للأرقام القياسية ، بعد تصميمهم تابلوهات فنية من الحصر ، منقوشا عليها آيات القرآن كاملا ، ما كان دافعا لعدد من أهالي القرية لأن يسيروا على نفس الدري بالتمرد على الصناعة التقليدية للحصير ، بعدما اختفت استخداماته تماما .

"نحن نصنع الفن والتراث والأصالة" ، هذا ما يراه صناع الحصر الجدد في قرية يتجاوز عد سكانها الـ 20 ألف نسمة بقليل، ورغم أنها تبعد مسافة 4 كيلومترات عن قلب مدينة دمنهور الحيوية ، فإن "الأبعادية" نجحت في فرض اسمها كقرية منتجة في البحيرة ، خاصة أنها تضم العديد من الحرف والمهن الأخرى

النوع الثاني : الاقتصاد الأسود

ويطلق عليه :-

- اقتصاد الظلام .
- الاقتصاد السري .
- اقتصاد الجريمة .
- الاقتصاد المشين .

- اقتصاد تحت الأرض .
- السوق السوداء .

هو عمل غير شريف ، وتجارة غير مشروعة مجرمة ومخالفة للقانون .

وهو يقدم خدمات أو يتاجر في سلع غير مشروعة قانونا مثل تجارة الأسلحة ، سرقة الآثار وبيعها ، وشبكات الرشاوي ، تجارة الأعضاء البشرية ، التهرب الضريبي ويسمى الاقتصاد الأسود ، أو المشين أو اقتصاد الجريمة .

وهنا بالطبع يبرز دور عمليات غسيل الأموال التي تستهدف تعظيم الثروات بشكل غير مشروع عن طريق إخفاء طبيعة وهوية الأموال المحصلة من أنشطة غير مشروعة لإدخالها ضمن الإطار المشروع .

هذا بالتبعية يقود إلى إعلائه شعار الغاية تبرر الوسيلة التي تعد جوهر المبدأ الميكافيللي الشهير ، فتجاوز القانون جائز ضمن نطاق هذا النوع من الاقتصاد بل حتمي في بعض أشكاله مثل تجارة المخدرات وتجارة البشر .

دور التكنولوجيا في توسيع نطاقه :

ساهم التطور المتسارع في مجال التكنولوجيا ووسائل الاتصال وتحويل الأموال عبر الانترنت ، ومؤخرا استخدام الجوالات في الدفع الإلكتروني في توسيع نطاق الاقتصاد الأسود لاسيما مع تزايد السرقات التي تتم عبر الانترنت .

وفي الوقت الذي توجد فيه قنوات شرعية معروفة عالميا لتحويل الأموال ، وعقد وإتمام الصفقات ، تبقى هناك نوافذ لممارسة الأنشطة بأشكال غير مشروعة مثل النصب الإلكتروني ، ووجود شركات سمسرة وهمية للتجارة في العملات والعديد من الأصول والتي تستهدف جمع الأموال عن طريق الخداع .

فيما شهدت شركات وبنوك عمليات قرصنة وكذلك مواقع لحكومات حول العالم عمليات مماثلة لأغراض متعددة لكن يبقى لها فاتورة اقتصادية في النهاية .

آثار الاقتصاد الإجرامي :

إن هـذا الاقتصـاد يـؤثر علـى كـل جوانـب الحيـاة الاقتصـادية والاجتماعيـة والسياسية والفكرية وعلى مجموعة القيم الأخلاقية ، ونذكر بعض هذه الأضرار ومنها:

أ- فـي المجـال الاقتصـادي : تتعدد أوجـه الضـرر ومنهـا (إن هـروب وتهريـب الأموال يؤدي إلى التأثير السلبي على الحركة الاستثمارية ويؤدي إلى انخفاض معدلات نمو الدخل القومي – يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم نتيجة تعميم الإنتـاج الاستهلاكي – ويؤدي إلى سوء توزيع الدخل القومي – يؤدي إلـى آثـار سلبية علـى آليـة عمل سوق الأوراق المالية – ويؤثر سلبا على عنصر المنافسة والربح وأسعار الصرف – ويترتب علـى هـذا الاقتصـاد إجـراءات تـؤدي إلـى عـدم تقـدير الكتلـة النقديـة اللازمـة أو قيـاس معدلات الركـود بشكل دقيق – ويفقد النظـام الضـريبي الغايـة التـي وجد من أجلهـا لأن الغبن الضريبي سيزداد على العاملين في الاقتصاد الرسمي ... الخ) .

ب- الآثار الاجتماعية : إن الاقتصاد الإجرامـي وخاصـة غسيل الأمـوال يـؤدي بشكل مباشر إلى (اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وزيـادة التفـاوت الاجتمـاعي التـي يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات سياسية – يتم الابتعـاد شيئا فشيئا عن العمل الانتـاجي وبالتـالي تـزداد البطالـة وهـي (آفـة اجتماعيـة) – انتشـار نـوادي القمـار والأعمـال الـلا إنتاجيـة وبالتـالي حصـول خلـل فـي منظومـة القيم الاجتماعيـة وزيـادة معدلات الجريمـة وازدياد أعداد المجرمين .. الخ) .

ج- علـى الصـعيد السياسـي : فـإن آثـار هـذا الاقتصـاد تتركـز فـي (اسـتغلال المجرمين للأموال المتـوفرة عنـدهم فـي تنفيذ مشـاريعهم السياسية والانتخابيـة – نتيجـة لقدرتهم المالية وقد يصبحوا مؤثرين في صياغة وإقرار القرارات السياسية – إن زيـادة قـوتهم قـد تـؤدي إلـى تراجـع هيبـة الدولـة وبالتـالي الإسـاءة إلـى الاسـتقرار السياسـي والاجتماعي والنمو الاقتصادي) .

نشرت صـحيفة الفجر تحقيقا عن الاقتصـاد الأسود للأستاذة مـي سمير بالعدد 576 يـوم الخمـيس الموافـق 2016/8/18 قالـت فيـه : "السـوق السـوداء أو مـا يعـرف

باقتصاد تحت الأرض، أو الاقتصاد الأسود هو عالم من السرية والغموض يتنفس ويبقى على قيد الحياة بعيدا عن القوانين والتشريعات فموقع "havocscope.com" المتخصص في نشر المعلومات والأخبار المتعلقة بعالم السوق غير الشرعية ، في مختلف أنحاء العالم ، قدر حجم السوق السوداء في مصر بما يعادل 3.796 مليار دولار .

بحسب التقرير بلغ سعر الكوكايين في مصر 205.5 دولار للجرام الواحد ، بينما وصل سعر الأقراص المخدرة إلى 40.2 دولار للقرص الواحد ، وسعر جرام الهيروين 22.35 دولار، وجرام الماريجوانا 2.7 دولار ، بينما وصل حجم سوق قرصنة الكتب إلى ما يعادل 32 مليون دولار ، وحجم تكلفة التزوير والغش 233.3 مليون دولار ، وقيمة تهريب السجائر ما يعادل 663 مليون دولار .

ووصل حجم المخدرات المهربة إلى 2.9 مليار دولار ، وقرصنة الموسيقى 15 مليون دولار ، وقرصنة برامج الكمبيوتر172 مليون دولار ، وقرصنة ألعاب الفيديو 14.3 مليون دولار ، أما تجارة الأعضاء التي تعد مصر واحدة من أكبر أسواقها بحسب التقارير الدولية ، فقد وصل سعر الكلى في السوق السوداء إلى ما يعادل 2000 دولار .

واحتلت مصر المرتبة الـ 39 على مستوى العالم من حيث حجم السوق السوداء بها ، بحسب الموقع الأمريكي .

وبترتيب أسواق الاقتاد الاسود نجدها كما يلي :

1ـ المخدرات :

اعتمد التقرير الأمريكي في رصد تجارة المخدرات وبالتحديد الأفيون في مصر على تقرير أعده الموقع الفرنسي World Crunch تحت عنوان (انهيار السياحة المصرية يعطي دفعة لتجارة الأفيون) ، وأشار التقرير الذي أعدته الصحفية الفرنسية تريزا بروير ، إلى أنه بعد انهيار صناعة السياحة في مصر في أعقاب ثورة

يناير 2011 ، لجأ عدد من البدو الذين كانوا يعملون في السياحة إلى زراعة الأفيون بحثا عن مدخل للرزق .

أحد هؤلاء البدو أشار إلى أنه قبل الثورة كان يعتمد على السياحة حيث كان يأتي إليه يوميا ما يقرب من 60 سائحا من أجل ركوب الجمل ، أما حاليا فلم يعد هناك أي سائحين ، الأمر الذي جعله يتجه إلى زراعة الأفيون والتجارة في المخدرات .

2ـ تجارة الأعضاء :

وفقا لتقرير لمنظمة الصحة العالمية ، فإن مصر تعد من البقاع الساخنة في العالم التي تشهد تصاعدا كبيرا لتجارة الأعضاء ، في هذا الإطار نشر الموقع الأمريكي مجموعة من التقارير المختلفة التي تناولت بعض ملامح هذه التجارة في مصر .

وبحسب الموقع فإن المواطن المصري قد يبيع احدى كليته في مقابل 2000 دولار فقط ، بينما يصل بيعها فيما بعد للمريض إلى 20 ألف دولار .

3ـ تجارة البشر :

كما نشر الموقع الأمريكي مجموعة من التقارير المختلفة المتعلقة بتجارة البشر في مصر والتي يمكن تسميته بـ "ظاهرة زواج الصيف" وبحسب تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية فإن هناك مئات من حالات الزواج بين فتيات قاصرات مصريات ورجال أثرياء من الخليج ، تتم لفترة الصيف فقط فيما يعرف بظاهرة زواج الصيف ، ويدفع الثري العربي ما بين 500 إلى 5 آلاف دولار مهرا للعروسة التي تعود لأهلها بعد انتهاء الصيف .

وضمن التقارير الخاصة بتجارة البشر ، نشر الموقع الأمريكي تحقيقا صحفيا لمجلة بيزنس إنسايدر الأمريكية عن عالم الدعارة في مصر ، ذكر أن سعر الليلة الحمراء في الفنادق الكبرى للسائحين الأجانب قد يصل إلى 450 دولار .

4ـ جرائم أخرى :

وكشف التقرير الأمريكي أيضا عن أرقام أخرى متعلقة بالسوق السوداء المصرية ، منها على سبيل المثال ما أشار إليه تقرير لشركة التبغ الأمريكية البريطانية، من أن تجارة تهريب السجائر في مصر تكلف البلاد ما يقرب من 663 مليون دولار ، وأن 20% من السجائر المدخنة في مصر سنويا يتم الحصول عليها من السوق السوداء، ما يتسبب في خسارة الضرائب المصرية ما يعادل 26.84 مليون دولار .

وتعد قرصنة المحطات التلفزيونية مدفوعة الثمن ، جزءا كبيرا من عالم السوق السوداء في مصر ، وعلى مستوى العالم العربي تصل حجم الخسائر الناتجة عن هذه القرصنة إلى ما يقرب من 500 مليون دولار ، وبحسب تقرير فإن 8% فقط من عدد مشاهدي التليفزيون المدفوع هم فقط من يدفعون مقابل الخدمة بينما 92% من المشاهدين يلجأون إلى وسائل غير شرعية من أجل مشاهدة القنوات المدفوعة .

واعتبر التقرير الأمريكي التجارة غير الشرعية التي تتم عبر أنفاق غزة جزءا من السوق السوداء في مصر ، مشيرا إلى أن عدد العاملين في التجارة الخاصة بالأنفاق وصل إلى 20 ألف شخص ووصلت قيمة الأعمال التجارية المرتبطة بالأنفاق لعدة مليارات من الدولارات ، كما أن هناك تجارة الأدوية غير الشرعية تصل قيمتها إلى 2.9 مليار دولار ، وبحسب تقرير لوكالة الأنباء الفرنسية فهناك 6 ملايين مواطن مصري أو يعادل 8.5% من المواطنين المصريين مستخدمين للأدوية غير الشرعية منهم 439 ألف طفل .